

ALJHOD®



التمويل الأخضر والمستدام ضرورة استراتيجية

Green and Sustainable Finance: A Strategic Imperative

25

leading change نقود التغيير

التمويل الأخضر والمستدام وأهميته الإستراتيجية

في ظل التحديات البيئية والاجتماعية التي تواجه العالم اليوم، مثل تغير المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية وعدم المساواة الاجتماعية، برز مفهوم التمويل الأخضر والمستدام كأداة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة. يُعرّف التمويل الأخضر بأنه توفير التمويل للمشاريع التي تساهم في حماية البيئة، مثل الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وإدارة النفايات، بينما يشمل التمويل المستدام توجيه الاستثمارات نحو أنشطة تساهم في تحقيق أهداف اجتماعية وبيئية واقتصادية طويلة الأجل. ويعد التمويل الأخضر والمستدام نهجًا استراتيجيًا لا غنى عنه للبنوك وشركات التأمين وشركات التكنولوجيا المالية في ظل التحديات العالمية الراهنة، حيث ومن خلال تبني هذا النهج، يمكن لهذه المؤسسات ليس فقط تعزيز مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، ولكن أيضًا تحقيق نمو مستدام وطويل الأجل يعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد والبيئة.

أهمية التمويل الأخضر والمستدام في البنوك

تلعب البنوك دورًا محوريًا في تعزيز التمويل الأخضر والمستدام من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع صديقة للبيئة. يمكن للبنوك أن تقدم قروضًا ميسرة للمشاريع الخضراء، أو تصدر سندات خضراء لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التمويل الأخضر البنوك على تعزيز سمعتها كجهات مسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا، مما تلعب البنوك دورًا محوريًا في تعزيز التمويل الأخضر والمستدام من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع صديقة للبيئة. يمكن للبنوك أن تقدم قروضًا ميسرة للمشاريع الخضراء، أو تصدر سندات خضراء لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة. بالإضافة إلى ذلك، يساعد التمويل الأخضر البنوك على تعزيز سمعتها كجهات مسؤولة اجتماعيًا وبيئيًا، مما يجذب العملاء والمستثمرين الذين يفضلون التعامل مع مؤسسات تتبنى ممارسات مستدامة. كما أن تبني التمويل الأخضر يقلل من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية، مثل مخاطر الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

دور شركات التأمين في التمويل المستدام

تعتبر شركات التأمين من الجهات الفاعلة الرئيسية في تعزيز التمويل المستدام. يمكن لهذه الشركات تطوير منتجات تأمينية تدعم المشاريع الخضراء، مثل تأمين مشاريع الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لشركات التأمين إدارة المخاطر البيئية والمناخية التي تواجه عملائها من خلال تقديم حلول مبتكرة. كما أن تبني ممارسات مستدامة يساعد شركات التأمين على تقليل تعرضها للمخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية، مثل الكوارث الطبيعية المتزايدة.

شركات التكنولوجيا المالية والتمويل الأخضر

تسهم شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز التمويل الأخضر من خلال تقديم حلول مبتكرة تسهل الوصول إلى التمويل المستدام. على سبيل المثال، يمكن لهذه الشركات تطوير منصات تمويل جماعي (Crowdfunding) لدعم المشاريع الخضراء، أو استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل (Blockchain) لتعزيز الشفافية في تتبع الأموال المخصصة للمشاريع المستدامة. كما يمكن لشركات التكنولوجيا المالية تطوير تطبيقات تساعد الأفراد على اتخاذ قرارات استثمارية صديقة للبيئة.

الأهمية الاستراتيجية للتمويل الأخضر والمستدام

01 إدارة المخاطر:

يساعد التمويل الأخضر والمستدام في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التي قد تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات.

02 جذب الاستثمارات:

تزداد جاذبية المؤسسات التي تتبنى ممارسات مستدامة للمستثمرين الذين يبحثون عن فرص استثمارية مسؤولة.

03

تعزيز الاستدامة البيئية:

يساهم التمويل الأخضر في الحد من الانبعاثات الكربونية ودعم الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون.

04

تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يدعم التمويل المستدام تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، مثل القضاء على الفقر وضمان الطاقة النظيفة.

الأهداف العامة لانعقاد ورشة العمل

ارتأت الجهود الى عقد ورشة العمل هذه من خلال رؤيتها إلى تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات اللازمة لاتباع سياسات التمويل الأخضر والمستدام، من خلال تحقيق الأهداف التالية الذكر:

- زيادة الوعي بماهية وأهمية التنمية المستدامة ودور إدارة المخاطر في المساهمة في تحقيق أهداف هذه التنمية.

- التعرف على المؤسسات الدولية الراحية والمتبنية لمبادئ التنمية المستدامة والأدوار التي تضطلع بها والمساهمات التي تقدمها.
- التعرف على أهم المبادئ الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

- التعرف على المعايير الدولية ذات الصلة بموضوع التنمية المستدامة.

- المساهمة في دمج عناصر التمويل المستدام في أنشطة البنك الائتمانية والاستثمارية وتعزيز هذا المفهوم ليشمل كل أنشطة البنك.

- تعزيز التوجه نحو تمويل مشاريع تراعي أهداف التنمية المستدامة مثل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والبحث عن قطاعات جديدة لتحقيق النمو والربحية مع زيادة معدلات إتاحة التمويل للمشاريع الموجهة للفئات الأكثر احتياجاً وبأسعار عائد مخفضة.

- تعزيز التوجه نحو الاستثمار في أو تمويل مشاريع ذات معدل منخفض من انبعاثات الكربون، ومشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة والمشاريع ذات العمالة الكثيفة، مع قيام المؤسسات المالية بتطوير أسواق جديدة تراعي عناصر التمويل المستدام.

الجدارات
المستهدفة

الفئة
المستهدفة

القيادة والتغيير
الاستراتيجي

العاملين في
إدارة الائتمان في
المصارف

الابتكار في التمويل
الأخضر

العاملين في إدارة
المخاطر والامتثال.

القدرة على قياس
الأثر والتقييم

العاملين في
إدارة الهندسة
والصيانة.

إدارة العلاقات مع
أصحاب المصلحة

العاملين في
إدارة الأبنية وإدارة
الأصول الثابتة.

الفهم العميق
لمفاهيم التمويل
الأخضر والمستدام

العاملين في
إدارة المشتريات
والعطاءات.

القدرة على تطبيق
المعايير الدولية والإطار
التنظيمي

العاملين في إدارة
المشاريع الانشائية.

القدرة على تحليل المخاطر
والفرص البيئية والاجتماعية
والحوكمة (ESG)

العاملين في الإدارات الوسطى
في كافة القطاعات الصناعية
والتجارية والخدمية.

المحاور الرئيسية لورشة العمل

التمويل المستدام هو نهج متكامل يهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو أنشطة تساهم في تحقيق أهداف بيئية واجتماعية واقتصادية طويلة الأجل في القطاع المالي، حيث يتمحور التمويل المستدام حول عدة محاور رئيسية تعكس التزام المؤسسات المالية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، إلى جانب تحقيق عوائد مالية مستدامة، ومن خلال ورشة العمل هذه سيتم تسليط الضوء على المحاور الرئيسية التالية:

1. التمويل الأخضر (Green Finance).
2. التمويل الاجتماعي (Social Finance).
3. التمويل المرتبط بالحوكمة (Governance-linked Finance).
4. السندات الخضراء والاجتماعية (Green and Social Bonds).
5. الاستثمار المسؤول (Responsible Investment).
6. إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (Environmental and Social Risk Management).
7. الابتكار في التكنولوجيا المالية (FinTech for Sustainability).
8. الشمول المالي (Financial Inclusion).
9. الإفصاح والشفافية (Disclosure and Transparency).
10. التعاون الدولي والمبادرات العالمية.



المتحدث

الدكتور أسامة الفندي

حاصل على درجة الدكتوراه في اقتصاديات الأعمال من الجامعة الأردنية، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال (العلوم المالية) من الجامعة الأردنية، وبكالوريوس في الاقتصاد والعلوم الإدارية، تخصص في المحاسبة والتخصص الفرعي في العلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك، بالإضافة إلى العديد من الشهادات المهنية الدولية حيث أنه حاصل على شهادة مصرفي إسلامي معتمد (CIB)، من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين، وشهادة أخصائي إسلامي معتمد في المحاسبة (CISA)، من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في البحرين.

ويملك خبرة عملية بما يقارب (20) عاماً توزعت بين الخبرات الأكاديمية والخبرات العملية، فمن الناحية الأكاديمية عمل كأستاذ مشارك في إدارة المخاطر في كلية الأعمال والمالية في الجامعة الأمريكية في مادبا، أما من الناحية العملية فقد عمل لأكثر من 10 سنوات في مؤسسة ضمان الودائع الأردنية (JODIC) وهي سلطة تنظيمية حكومية على النظام المصرفي في الأردن، وكان آخر منصب له في JODIC هو "القائم بأعمال رئيس قسم التأمين وإدارة المخاطر" وكانت لديه مجموعة متنوعة من المهام والواجبات خلال الفترة التي عمل فيها في شركة JODIC بما في ذلك التحليل المالي وتصنيف المخاطر. أما بالنسبة لخبراته التدريبية فقد قام بتنفيذ العديد من الدورات التدريبية على المستوى المحلي والإقليمي مثل: أخصائي محفظة معتمد CPS، تحليل المخاطر والنمذجة، أنظمة الإنذار المبكر وقرار البنك، تأمين الودائع - المبادئ الأساسية وأفضل الممارسات، إدارة الدراسات الاكتوارية، أما الخبرة في مجال الاستشارات فقد قام بتقديم استشارات للبنك الوطني التجاري في ليبيا حيث قام بتطوير نموذج جديد للبنك، وإنشاء أقسام لإدارة المخاطر، وتدريب الموظفين على مرحلة التنفيذ من خلال إدارة الظل (shadow management).

لديه العديد من المؤلفات والأبحاث المنشورة في مجالات اختصاصه ومن أبحاثه التي تم نشرها من خلال المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية "العمالة الأجنبية في الأردن: تحليل الحقائق وسياسات المحطات الفرعية"، و"الفجوة بين جوانب العرض والطلب في قطاع التأمين والوساطة النقدية لعام 2014"، و"الفجوة بين العرض والطلب في قطاع صناعة الأثاث لعام 2014"، بالإضافة لعدد من الأبحاث تم نشرها لدى المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية ومنها بحث بعنوان "مؤشرات الإنذار المبكر لرصد القروض المتعثرة في النظام المصرفي الأردني"، وبحث بعنوان "رؤى حول تأثير سمات الثقافة العربية على اتصالات الأزمات"، وبحث "الاختصاص القضائي لضبط تغطية تأمين الودائع، تسويات الأزمات"، وبحث "التعرض لمخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والتقليدية"، وبحث "تأثير هبوط أسعار النفط على النظام الاقتصادي الأردني"، بالإضافة لبحث "نحو خطة تأمين الودائع الإسلامية"، تم نشره لدى مجلة المحاسبة الإسلامية وبحوث الأعمال، رؤية الزمرد. يتمتع بالخبرة بالعديد من المهارات إلى جانب خبراته الأكاديمية والعملية والتدريبية، مما نمّا قدرته على إدارة العملية التدريبية بشكل ممتاز وسهولة في التواصل مع مراعاة الفروق الفردية، لقد قدم العديد من الدورات التدريبية على المستوى المحلي والإقليمي. واليوم هو معتمد كخبير لدى مجموعة الجهود المشتركة في مجالات اختصاصه.